إشكاليات التعددُّ في الاصطلاح الصرفي

أ.دنيا رمضان مصطفى الشتيوي
كلية الآداب– جامعة الزاوية

ملخص البحث:

تنمية اللغة العربية وتطويرها من أبرز المشاكل اللغوية ولا يمكن هذا التطوير إلا بوضع المفردات التي تتطلَّبها الحياة اليومية، وتعدَّدت الجهود المبذولة في هذا المجال من قبل العلماء واللغويين، يتناول هذا البحث الإشارة إلى إشكاليات تعدد المصطلحات الصرفية حيث يتكوَّن من مقدِّمة، ثم انتقلت إلى متن البحث حيث يتم توضيح مفهوم علم المصطلح لغة واصطلاحاً، ومشكلة توظيف المصطلح، بعد ذلك انتقلت إلى مطالب البحث حيث المطلب الأول: مفهوم مصطلح الميزان الصرفي والتمثيل، ثم المطلب الثاني: مصطلح التصغير والتحقير، والمطلب الثالث: فعل التعجب واسم التعجب، والمطلب الرابع: المتمكِّن، وختمت البحث بأهم النتائج التي تم التوصُّل إليها.

Abstract:

The development of the Arabic language and its development is one of the most prominent linguistic problems, and this development can only be done by developing the vocabulary that is required by daily life, and the efforts made in this field by scholars and linguists have varied. The concept of the science of the term is clarified linguistically and idiomatically, and the problem of employing the term, then I moved to the research demands, where the first demand: the concept of the term morphological balance and representation, then the second requirement: the term minimization and contempt and the last requirement: the act of exclamation and the name of the exclamation, and the research concluded with the most important results that were reached .

مقدمة:

يُعَدُّ المصطلح اللساني في اللُّغة العربية مثار اهتمام الباحثين؛ لعلاقته بتوظيف المعنى الذي جُعِلَ من أجله؛ لأنَّ المعاني ترتسم في الأفهام بواسطة تلك الكلمات التي اتفق عليها لتكون دالة على مفهومها، وهذه الكلمات هي ما نَعْنِي بها المصطلحات.

وهذه المصطلحات لا توضع عبثاً من غير اختيار دقيق لألفاظها، وإنَّما توضع لوجود شروط موجبة لها، تؤدي إلى ظهورها ونشأتها. وتعدّ أهم هذه الشروط هي عملية التعلُّم، حيث إنَّ هذه العملية تحتاج إلى استقرار المصطلحات الخاصة بها؛ لتكون مفتاحاً لِمَا تحويه من معانٍ وفهوم.

إنَّ دراسة المصطلح تشمل ماهيته ودوره داخل اللُّغة؛ ولذلك فإنَّ العلماء قد أوْلوه عنايةً فائقة عند تعريفهُ، وطريقةُ عرضه وتوظيفه داخل الدرس اللُّغوي. وللمصطلح تأثير كبير في اللغة وذلك من حيث انعكاسه على أسلوب وقدرة الكاتب على استغلال هذا التأثر في كتاباته، سواء كانت هذه الكتب كتب لغة أو كتباً في مجالات أخرى أداتها الأولى اللغة، وبالتالي المصطلح اللغوي.

ولا شك أنَّ ما يشهده العالم اليوم من تطور متسارع وهائل في التكنولوجيا قد أدَّى إلى ظهور مُسَمَّيَاتٍ جديدة لابتكارات واختراعات ليس لنا عهد بها؛ ولأجل ذلك صارت الضرورة مُلِحَّةً على كل الشعوب أنْ توحد هذه المصطلحات.

وقد كان علماء اللُّغة قديماً وحديثاً يُولونَ عنايةً كبرى بهذا العلم، حتى وإنْ كان ذاك المصطلح غير متداول عندهم بهذه التسمية ذاتها، إلا أنَّ كثيراً من العلماء القدامى درسوا هذه الظاهرة.

فالجاحظ عندما تكلَّم في الخطابة عند العرب وفصاحتهم قال: «تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا لذلك سلفاً لكل خَلَفٍ، وقدوةً لكل تابع».[1]

وقد كان علماء النَّحْوِ يتعاملون بالمصطلح للتعبير عن قضايا ومقاصد نحوية، ومن ذلك: إنّ علماء المدرسة البصرية قد استخدموا مصطلحي: (المصروف) و(المنصرف) للاسم المُنَوَّن غير الممنوع من الصرف، واستعمل علماء الكوفة مصطلح (النعت) بدلاً من الصفة، والتي هي مصطلح بصريّ.

وكذلك علماء البلاغة استعملوا مصطلحات خاصة تخدم المجال البلاغيّ، والتي استمرت حتى يومنا هذا، مثال ذلك: (الإطناب)، و(الاستعارة)، و(الكناية)، وغيرها كثير.

مفهوم علم المصطلح:

المصطلح لغةً: جاء في اللسان مادة «صلح: الصلح تصالح القوم بينهم، والصلح اسلم، وقد اصطلحوا واصلحوا وتصالحوا واصالحوا، والصلاح نقيض الفساد».[2]

وأما الدلالة الاصطلاحية للفظ المصطلح فهي: «العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللُّغوية التي تُعَبِّرُ عنها، أو لفظ موضوعي يؤدي معنى مُعَيَّناً بوضوح ودقة».[3]

ومن هنا يمكن أنْ نخلص بأنَّ المصلح هو: اتفاق جماعة من العلماء على لفظ مُعَيَّن على أمر مخصوص، وهذا الاتفاق أو التصالح إنْ تم بين جماعة الفقهاء في قضية ما؛ نتج عنه مصطلح فقهي، وإنْ تم الاتفاق بين النَّحْويين؛ نتج عنه مصطلح نَحْوِيّ، وهذه سمت المصطلحات جميعها في سائر العلوم.

إذن فالألفاظ المتفق عليها في الاستعمال غرض التعبير عن المواضيع العلمية في أي علم من العلوم هي عينها ما نسميه بـ(المصطلحات)، وعلى ذلك يمكننا القول بأنَّ علم المصطلح هو: العلم الذي يدرس القواعد والمعايير التي تنضبط بها الألفاظ والعبارات الاصطلاحية، التي تخص كل فرع من الفروع المعرفية، مع تعريفها وتبويبها وتصنيفها، ثم توضع في معاجم متخصِّصة مصحوبة بشرح وتعريف لها، ويُتَعَارَفُ على هذا بـ(علم المُصطلح) أو (المُصطلحية).

مشكلة توظيف المصطلح:

تكمن المشكلة في أمور عدَّة، أهمها ما يلي:

1- عدم الدقة في الصياغة ووضوح الدلالة، أي أنَّ المصطلح قد يكون غير خاضع لقواعد اللُّغة، أو يكون غير مانع وجامع لمفهوم الموضوع الذي وضع من أجله، مثاله: مصطلح (الفعل الناقص) لـ(كان) وأخواتها والفعل المعتل الآخر.

2- تعدد المصطلحات للموضوع الواحد أو المسمّى الواحد؛ وذلك لأسباب كثيرة، منها كثرة المدارس العلمية للمجال الواحد، مع بُعْدِهَا عن بعضها بمسافة يصعب معها التواصل، ونخصّ بذلك الزمن الماضي لمّا فيه من صعوبة التواصل المباشر، واعتماده وسائل تواصل بدائية عمادها الحيوانات.

3- التنافس بين المدارس العلمية الأولى في وضع المصطلحات، نحو المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية.

4- غياب مجامع لُّغوية، تضم علماء اللُّغة من جميع الأقطار العربية خاصَّةً في الزمن الأول لعلم اللُّغة.

5- الاضطراب في وضع المصطلحات بعينها نتيجة اختلاف الترجمات، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في مسألة تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، الأمر الذي يُرْبِكُ طالب العلم، خاصَّةً المبتدئَ؛ ممَّا يجعله في حَيْرة من أمره، مثال ذلك اختلاف بعض المصطلحات الصَّرْفِيَّة والنَّحْوِيَّة، فهذه المصطلحات هي المسألة المراد بحثها دراستها في هذا البحث.

المصطلحات التي هي محل الدراسة على النحو التالي:

1- مصطلح (الميزان الصرفي)، والذي يقابله مصطلح (التمثيل).

2- مصطلح (التصغير)، والذي يقابله مصطلح (التحقير).

3- (فعل التعجُّب)، ويقابله (اسم التعجُّب).

المطلب الأوّل: مصطلح (الميزان الصرفي)، ومصطلح (التمثيل).

أولاً- لفظ التمثيل:

وممَّا أورده ابن السرَّاج في كتابه: (الأصول في النحو)، قوله: «وإنَّما جُعِلَت الفاء والعين واللام في التمثيل؛ ليعتبر بهن الزائد من الأصل والأبنية المختلفة»[4]، فقد استخدم لفظ (التمثيل)، ولم يقل (الميزان الصرفي).

وكذلك من الذين استعملوا هذا اللفظ أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ)، في (شرح كتاب سيبويه)، حين قال: «والأصل أنَّ التمثيل بالفعل إنما وقع ليُعْلَمَ الزائد من الأصلي، وذلك إذا جئنا إلى (جعفر) فمثلناه بـ(فعلل)، لم يكن فيه شيء ينبئ عن زائد دخله».[5]

وكذلك ممَّن قال به ابن جني (ت: 392هـ)، في كتابه (الخصائص)، حيث قال: «وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل (حبنطي): (فعنلي)، فيظهرون النون ساكنة قبل اللام، وهذا شيء ليس موجوداً في كلامهم»[6]، فقد ذكره بقوله: «كقولهم في التمثيل».

وكذلك ذكر هذا المصطلح جمع من غير ما تقدم من العلماء، منهم الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وابن عصفور الإشبيلي في كتابه (الممتع الكبير في التصريف).[7]

ثانياً- مصطلح (الميزان الصرفي):

يعدّ ابن الحاجب من الذين أوردوه في كتاباتهم، من ذلك ما جاء في كتاب (الشافية في علم التصريف)، حيث جعل له باباً مستقلاً، وأسمَّاه (الميزان الصرفي).

وأيضاً ابنُ مالك استخدمه في (إيجاز التعريف في علم التصريف)، والرضي الاستراباذي في (شرح الشافية)، وغيرهم كثير.[8]

وأوَّل من ذكر مُصطلح (التمثيل) ابن السراج في أصوله مع بدايات القرن الرابع، وحسب اطلاعي أنَّ أول من اعتمد مصطلح (الميزان الصرفي) هو ابن الحاجب وهو أحد علماء القرن السابع.

ورأيي في هذه المسألة أنَّ (مصطلح الميزان) الصرفي أدَّق من حيث التعبير؛ لأنَّ الذهن لا ينصرف عند سماعه إلا إلى مفهوم هذا الموضوع، وأمَّا لفظ: (التمثيل) فهو يلتبس بمفهوم التمثيل الذي يراد به ضرب الأمثلة، مثل قول سيبويه: «كأنَّه قال في التمثيل- وإنْ كان لا يتكلَّم به- (أَعَبْدُ الله أهانَ غُلامَه؟)»[9]، وهذا التعبير كثير في كتاب (الكتاب) لسيبويه؛ ولذلك فإنَّ لفظ: (التمثيل) غير جامعٍ مانعٍ للموضوع، مما يُحْدِثُ اللبس.

المطلب الثاني- الصرف، والمصروف:

المصروف أو المنصرف هو أحد قسمي الاسم المعرب، فالاسم المعرب ينقسم على قسمين: ما ينصرف، وما لا ينصرف، والمنصرف هو ما تلحقه حركات الإعراب الثلاث مع التنوين، فالصرف: هو إجراء الكلمة بالتنوين و الاسم المصروف أو المنصرف هو الذي يقبل الجر، أو الكسر، والتنوين[10]. والصرف أو المصروف مصطلح نحوي استعمله الخليل في العين في عدَّة مواضع ، وبدلالات أربع، حيث استعمله للدلالة على إجراء الكلمة بالتنوين في سبعة مواضع، منها:

1- ولا يقال: رجل غدر؛ لأنَّ (غدر) عندهم في حد المعرفة، وإذا كان في حد النكرة صرف، فتقول: رأيت ذرة من الناس" .[11]

2- "الشيء واحد الأشياء، و العرب لا تضرب الأشياء، وينبغي أنْ يكون مصروف؛ لأنَّه على حذفيء وأفياء " .[12]

3- "وصرف الكلمة: إجراؤها بالتنوين" .[13]

4- "ومنهم من يصرف ذفرى البعير فينون .[14]

5- "وأمَّا الأين من الإعياء فإنَّه يصرف... " .[15]

فالخليل في هذه النصوص جميعا أراد بالصرف التنوين، واستعمل الخليل مصطلح الصرف أيضاً مريداً به الحركة في بنية الكلمة أياً كانت تلك الحركة فتحة أو كسرة، أو ضمة، وذلك في موضع واحد، وهو قوله:" والأخت: كان حدها (أخة)، والإعراب على الهاء، والخاء في موضع الرفع، ولكنَّها انفتحت لحال هاء التأنيث؛

لأنَّها لا تعتمد إلا على حرف متحرك بالفتحة، وأسكنت الخاء فحوَّل صرفها على الألف...[16]، أي: حوَّلت حركة الخاء، وهي الضمة على الألف، وهنا استعمل الخليل مصطلح الصرف بمعنى الحركة أياً كانت.

واستعمل الخليل مصطلح الصرف أيضا بمعنى الإعراب، أي: مرادفاً له في موضع واحد، وهو قوله: "وكل شيء من موقوف الرجز فالعرب تنونه مخفوضاً، وما كان غير موقوف فعلى حركة صرفه في الوجوه كلها "[17]، فمعنى حركة صرفه: حركة إعرابه، فالصرف هو الإعراب هنا.

وأراد الخليل بالصرف أيضا البناء، وهو لزوم آخر الكلمة ضربة واحدة من الحركة لا تتغير مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها، وذلك في موضع واحد قال الخليل: "ويقال: نصب (سبحان الله) على الصرف، وليس بذاك[18] فقوله: نصب... على الصرف، أي: حرك بالفتح؛ لأنَّه اسم مبني، وهذا ليس صحيحاً.

هكذا كان استعمال الخليل مصطلح الصرف، جعله مرادفاً للتنوين ومرادفاً للإعراب، ومرادفا للبناء، وجعله للدلالة على الحركة في وسط الكلمة أيا كانت.

والمنصرف أو ما لا ينصرف مصطلحان نحويان استعملهما النحاة بعد الخليل للدلالة على صرف الكلمة، أي: إجراؤها بالتنوين، وهي إحدى الدلالات التي استعملها، أو أرادها الخليل من استعمال هذا المصطلح، فسيبويه مثلا قال: "(هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف) "[19]، وذكر القراء أنَّ "أسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن، مثل: دغد... وإنَّما انصرفت إذا سمي بها النساء[20]، واستعمل الزمخشري مصطلح المنصرف فقال: "والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين گزيد ورجل، ويسمَّى المنصرف "[21]، واستعمل ابن عقيل هذا المصطلح في قوله: "وينقسم المعرب أيضا إلى متمكن أمكن- وهو المنصرف- كزيد و عمرو" .[22]

وسمى بعض النحاة الاسم المنصرف أو ما ينصرف الاسم المتمكِّن الأمكن .[23]

واستعمل نحاة الكوفة مصطلح الصرف للدلالة على إخراج الفعل الثاني المعطوف عمَّا وقع من حكم على الفعل المعطوف عليه، وقد حدَّه الفراء بقوله: أو الصرف أنْ يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم، أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الحجد أو الاستفهام ممتنعاً أنْ يكرر في العطف، فذلك الصرف[24]، فالصرف إذاً عند نحاة الكوفة أو الكوفيين أنْ تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادث لا تستقيم إعادته على ما عطف عليه، وتسمَّى تلك الواو عندهم بواو الصرف لا واو العطف، ومن المواضع التي استعمل فيها الفرَّاء الصرف بهذا المعنى قوله: "وكذلك قوله: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون﴾[25]، إنْ شئت جعلت هذه الأحرف معطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف، فإنْ قلت ما الصرف؟ قلت: أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليه، فإذا كان كذلك فهو الصرف .[26]

إذاً فما ينصرف، أو المنصرف، أو الصرف مصطلح نحوي، وضعه الخليل، وأراد به إجراء الكلمة بالتنوين، وأراد به الإعراب، وأراد به الحركة في وسط الكلمة، وأراد به البناء، ثم استعمله من بعده النحاة في مؤلفاتهم النحوية فخصوه الصرف الكلمة، أي: تنوينها، واستعمله الكوفيون للدلالة على صرف الكلمة، وللدلالة على المعطوف الذي لا يجوز أنْ يعاد فيه الحادث الذي قبله وهذا المصطلح يرادفه من المصطلحات: المتمكن الأمكن، وما يجري، وقد استعمل الخليل مصطلح ما يجري، ولكن ليس بهذه الصيغة إنَّما بصيغة الفعل المنفي، وهذا ما جعلنا ندرسه ضمن مصطلحات البناء.

ممَّا سبق ذكره يتضح أنَّ الإعراب مصطلح من مصطلحات النحو العربي، وضعه الخليل في صورة نهائية صيغة ودلالة، عرفه بها النحاة من بعد واستقر عندها المصطلح حتى وصل إلينا، واستعمل الخليل مصطلحاته، وهي ألقابه: الرفع،

والنصب، والجر أو الخفض، والجزم، مصطلحات نحوية تباين النحاة فيها من حيث الدلالة، و الصيغة، وكان الخلاف واضحاً بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة.

المطلب الرابع– مصطلح (التصغير) و(التحقير):

أوَّلاً– مصطلح (التصغير):

الذين اصطلحوا على استعمال هذا المصطلح هم سيبويه والمبِّرد وابن جني[27] وغيرهم كثير.

ثانياً– مصطلح (التحقير):

ومن الذين عملوا به ابن السراج، وابن يعيش، و أبوسعيد السيرافي[28]، وغيرهم.

المُلاحَظُ أنَّ كلَّ من ذُكِرَ من العلماء يأتون بلفظ (التصغير) تارة، وبـ(التحقير) تارة أخرى، ولكني اعتمدت في ذلك على أسلوب تبويب الكتاب، حيث يقول المؤلف: (باب التصغير)، أو (باب التحقير).

أمّا رؤيتي لهذا الموضوع فمصطلح (التصغير) أوفق من مصطلح (التحقير)؛ لأنَّنا لو اعتمدنا مصطلح (التحقير)، لأدَّى ذلك إلى تخصيص مفهوم المصطلح بالتحقير فقط، ومصطلح التصغير قد يُرَادُ به التحقير أيضاً، والتقريب في الأمكنة والأزمنة، والتعجُّب، وصِغَرِ الحجم، والترحُّم؛ ولذلك فإنّي أميل إلى استعمال مصطلح (التصغير)؛ لأنَّه أشمل لكل هذه المعاني.

المطلب الثالث– (فعل التعجب) و(اسم التعجب):

قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أفعل) في التعجب نحو: (ما أحسن زيدا)، أنَّه اسم، وذهب البصريون إلى أنَّه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّه اسم أنَّه جامد، لا ينصرف، ولو كان فعلا لوجب أنْ يتصرف؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال».[29]

«وأمَّا البصريون بأن قالوا: الدليل على أنَّه فعل أنَّه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو: (ما أحسنني)، ونون الوقاية إنَّما تدخل على الفعل، لا على الاسم».[30]

ونخلص ممَّا سبق إلى أنَّ الأنباري يميل إلى أنَّ الصواب هو ما ذهب إليه البصريون.[31]

المطلب الرابع– المتمكِّن:

المتمكن اسم فاعل من تمكَّن بمعنى استقر، وهو وصف للاسم المعرب الذي يتغير آخره بتغير العامل الداخل عليه .[32]

والاسم المتمكِّن: هو ما لم يشبه الحرف، ولم يتضمَّن معناه[33]، الباقي على اسميته[34]، وراسخ القدم فيها[35]، عرَّفه ابن جني بقوله: "فالاسم المتمكِّن ما تغير آخره لتغير العوامل فيه" .[36]

والمتمكِّن قسمان: متمكن أمكن، وهو المنصرف، أي: المنوَّن، ومتمكن غير أمكن، و هو الممنوع من الصرف.

والمتمكِّن من المصطلحات النحوية المعروفة، المستعملة عند النحاة في مؤلفاتهم النحوية، وقد استعمله الخليل بصيغة الفعل المنفي في موضع واحد في العين، مريداً به الاسم المعرب مقابل المبني، قال الخليل في سياق حديثه عن (إذ): "وإنَّما جاءت في سبع كلمات مؤقتات في: حينئذ ، ويومئذ...، ولم يقل: الآنئذ ، وإنَّما خصت هؤلاء الكلمات بها؛ لأنَّ أقرب ما يكون في الحال قولك: الآن فلما لم يتحوَّل هذا الاسم عن وقت الحال، ولم يتباعد عن ساعتك التي أنت فيها لم يتمكن، ولذا نصبت في كل وجه"[37] فقوله: لم يتمكَّن أي: لم يعرب، إذا (يتمكَّن) بمعنى عرب، و المتمكن هو الاسم المعرب، وغير المتمكِّن هو الاسم المبني، وتفهم هذه الدلالة من قوله: ولذا تصبت ، حيث أراد بالنصب البناء على الفتح، فكأنَّه قال: لما لم يتحوَّل هذا الاسم عن وقت الحال، ولم يتباعد عن ساعتك التي أنت فيها لم يعرب، ولذا بني على الفتح في كل وجه. ولعل لك المعدَّل حر ملك الواو.

والمتمكِّن مصطلح معروف ومشهور ومستعمل عند أغلب النحاة، فهو مصطلح قديم قدم المباحث النحوية، درس واستعمل بكثرة في باب الاسم المعرب مريدين به الاسم الباقي على اسميته، ولم يشبه الحرف، وهو علَّة إعرابه، عدا الأخفش الأوسط الذي تبع الخليل في استعمال هذا المصطلح إضافة إلى بعض النحاة الآخرين.

ومن النحاة الذين استعملوا مصطلح المتمكِّن للدلالة على الاسم الباقي على اسميته: سيبويه، والمبرد[38]، وابن السراج[39]، والزجاجي، والجرجاني[40] وأبو البركات الأنباري، و العكبري[41]، وابن معط[42]، وابن يعيش، وابن عصفور[43]، وابن مالك[44]، وابن هشام، والأشموني[45]، ذكر سيبويه مستعملاً مصطلح المتمكِّن وحروف الإعراب للأسماء المتمكِّنة، وللأفعال المضارعة الأسماء الفاعلين، وليس في الأسماء جزم لتمكنها، وللحاق التنوين..." [46] وذكر الزجاجي "لا يعرب من الكلام كله إلا الاسم المتمكِّن، والفعل المضارع[47] وقال أبو البركات الأنباري أيضا:" فالاسم المتمكِّن ما لم يشبه الحرف، ولم يتضمَّن معناه"[48]، وقال ابن يعيش مستعملاً هذا المصطلح أيضا:" والمتمكِّن وصف راجع إلى جملة المعرب... والتمكُّن رسوخ القدم في الاسمية..." .[49]

وذكر ابن هشام أنَّ "الاسم إنْ أشبه الحرف بني كما مر، وسمي غير متمكن، وإلا أعرب[50]، هذه بعض النصوص التي استعمل فيها أصحابها مصطلح المتمكِّن للدلالة على الاسم الباقي على اسميته، فجميعهم قد جعل التمكُّن علةً لإعراب الاسم لا مرادفاً للاسم المعرب.

أمَّا الأخفش الأوسط ومن ذهب مذهبه من النحاة[51]، فإنَّه قد استعمل مصطلح المتمكِّن للدلالة على الاسم المعرب، فالتمكُّن عنده هو الإعراب، وهو قد تبع الخليل في هذا الاستعمال، قال الأخفش الأوسط:" وقال: (من قبل ومن بعد)[52]، رفع؛ لأنَّ (قبل)، و(بعد) مضمومتان ما لم تضفهما؛ لأنَّهما غير متمكنتين، فإذا أضفتهما تمكنتا[53]، وذكر ابن جني "فالاسم المتمكِّن ما تغير آخره لتغير العوامل فيه"[54]،

فالأخفش الأوسط، وابن جني في هذين النصين استعملا مصطلح المتمكن مرادفاً للمعرب.

إذا استعمل النحاة مصطلح المتمكِّن، فالخليل أراد بالاسم المتمكِّن الاسم المعرب، وتبعه قلَّة من النحاة في ذلك، وأراد به جلَّ النحاة الاسم الراسخ في اسميته، ولم يشابه الحرف أو الفعل.

الخاتمة والنتائج:

لا شك أنَّ الخلاف يُحْدِثُ إرباكاً لطلبة العلم، خاصَّةً في المراحلَ الأولى من الدراسة، بل ويُؤثر على العملية التعليمية، وخصوصاً في تعدُّد المصطلحات اللغويّة، ومن خلال بحثي المتواضع، فإني أضع بين أيديكم هذه النتائج:

1- كثير من المصطلحات يمكن الترجيح بينها من حيث عدد الشواهد والتعليل من خلال المعاني التي يحتملها اللفظ.
2- من خلال البحث أنَّ بعض علماء اللغة العربية أحياناً يستعملون مصطلحين لمفهوم واحد.
3- خلصت إلى أنَّ العلماء الأوائل حتى نهاية القرن الثالث لم يعتمدوا مصطلحاً خاصاً بالميزان الصرفي.
4- مصطلح التمثيل بدأ ظهوره مع بدايات القرن الرابع.
5- مصطلح الميزان الصرفي بدأ ظهوره منذ بدايات القرن السابع.
6- النحاة استعملوا مصطلح المتمكِّن والخليل أداء مصطلح بالمتمكن الاسم المغرب.
7- سمى بعض النحاة الاسم المنصرف أو ما يتصرف الاسم المتمكن الأمكن.
8- خلط أغلب النحاة في استعمالهم بين مصطلح الجر، ومصطلح الخفض.

هوامش البحث:

(1) البيان والتبيين، عمر بن بحر الجاحظ، 102، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 102/1.

(2) لسان العرب، لابن منظور، مادة (صلح).

(3) المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، صالح بلعيد، ص 5.

(4) الأصول في النحو، ابن السراج: 3/ 331.

(5) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي: 5/ 415.

(6) الخصائص، ابن جني:3 / 99.

(7) ينظر: الإنصاف: 2/ 655، والممتع الكبير في التصريف، ص205.

(8) ينظر: الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب: 1/ 6، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص84، وشرح الشافية: 1/ 10.

(9) الكتاب، سيبويه: 1/ 103.

(10) ينظر: الأصول في النحو : 2 / 79 ، والمفصل : 16 ، وأسرار العربية : 309 ، والمتبع في شرح اللمع :2/ 566 - 568 ، وشرح جمل الزجاجي : 2 / 327 .

(11) العين : مادة (غدر) 4/ 390 .

(12) المصدر السابق : مادة (شيء) 6/ 295 .

(13) المصدر نفسه : مادة (صرف) 7/ 109 .

(14) المصدر نفسه: مادة (ذنفر) 181/8.

(15) المصدر نفسه : مادة (أين) 8/ 404 .

(16) العين : مادة (وخي) 4/ 320 .

(17) المصدر السابق : مادة (صه) 3/ 345 .

(18) المصدر نفسه : مادة (سبح) 3/151

(19) الكتاب : 2/2

(20) معاني القرآن : 1/ 43.

(21) المفصل : 15.

(22) شرح ابن عقيل : 1/ 35 .

(23) ينظر الأصول في النحو : 1/ 53، وشرح كتاب سيبويه : 1/ 69 ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ:2/841

(24) معاني القرآن : 1/ 235 .

(25) سورة الأنفال : من الآية (27) .

(26) معاني القرآن: 49/1، 50.

(27) ينظر: الكتاب لسيبويه:3/ 36، والمقتضب للمبرد: 2/ 236، واللمع في العربية لابن جني، ص201.

(28) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: 3/ 36، وشرح المفصل لابن يعيش: 1/ 378، وشرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، ص147.

(29) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: 1/ 104.

(30) المصدر نفسه: 1/ 106.

(31) ينظر: المصدر نفسه، :1/ 107 – 109.

(32) ينظر: لسان العرب : مادة (قرر) 5/ 84.

(33) ينظر: الأصول في النحو : 1/ 53، و أسرار العربية : 22 .

(34) ينظر: المتبع في شرح اللمع : 1/ 137.

(35) ينظر شرح المفصل : 1/ 57.

(36) ينظر: اللمع : 3. " أراد بالنصب : البناء على الفتح .

(37) العين : مادتا (إذ ، إذا) 8/ 205 .

(38) ينظر: المقتضب : 3/ 173.

(39) ينظر: الأصول في النحو : 1/ 53 .

(40) ينظر: الجمل في النحو : 41 .

(41) المتبع في شرح اللمع : 1/ 137 .

(42) ينظر الفصول الخمسون : 155 .

(43) ينظر: المقرب : 1/ 85 .

(44) ينظر: عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 2/ 841.

(45) ينظر: شرح الأشموني : 1/ 37.

(46) الكتاب : 1/3

(47) الجمل في النحو : 260 .

(48) أسرار العربية : 22 .

(49) شرح المفصل : 1/ 57 .

(50) أوضح المسالك : 4 / 114 .

(51) ينظر: شرح كتاب سيبويه : 1/ 68 ، 69، و المفصل : 16 ، وشرح ابن عقيل : 1/ 35 – 36.
(52) سورة الروم : من الآية (3) .
(53) أراد بالرفع البناء على الضم .
(54) معاني القرآن : 2 / 476 . (2) اللمع : 3.